## ● أخبار قصيرة

### مؤشر بورصة طهران يقترب من ٤/٤ ملايين نقطة

سجل المؤشر العام لبورصة طهران، أمس السبت، ارتفاعاً بمقدار ٣٢ ألفاً و٧٩٩ نقطة، ليصل إلى مستوى ٤ ملايين و٣٩١ ألف نقطة. كما ارتفع مؤشر الوزن المتساوي بنحو ١١ ألف نقطة ليستقر عند مستوى مليون و١٧٣ ألف نقطة. وخلال جلسة أمس، دخلت القيمة السوقية الإجمالية لبورصة طهران قناة ١٣ ألف مليار تومان، فيما بلغت قيمة التداولات ٢٠٤/٩ ألف مليار تومان، وسجلت قيمة تداولات الأسهم الفردية ٢٦/٤ ألف مليار تومان. وشهدت صناديق الدخل الثابت خروج سيولة حقيقية بقيمة ١٣١٣ مليار تومان، كما خرجت أموال حقيقية من صناديق الطاقة بقيمة ٤٤/١ مليار تومان، ومن الصناديق المختلطة بقيمة ٤٣/٩ مليار تومان، ومن صناديق الزعفران بقيمة ٧/١ مليار تومان.

في المقابل، سجلت صناديق الأسهم تدفقات نقدية حقيقية بقيمة ٥٨٥/٤ مليار تومان، وصناديق الرافعة المالية بقيمة ٣١/٩ مليار تومان، والصناديق القطاعية بقيمة ٢١٥/٣ مليار تومان، وصناديق الفضة بقيمة ١١٩/١ مليار تومان، وصناديق الذهب بقيمة ١٧٩/٦ مليار تومان. وشهدت السوق أداءً إيجابياً واسعاً، حيث أغلقت ٧٦٪ من الأسهم المدرجة على ارتفاع، مع صعود ٥١٠ رموز تداول، مقابل تراجع ٢٤٪ من السوق وانخفاض ١٩٣ رمزاً.

### ارتفاع ٨٠٪ في أسعار الشحن البحري

ارتفعت أسعار الشحن البحري الفوري للحاويات بنحو ٨٠٪ منذ بدء الحرب العدوانية وغير القانونية التي شنتها الولايات المتحدة والكيان الصهيوني ضد إيران في أواخر فبراير. هذا الارتفاع في الأسعار جاء في وقت تراجعت فيه حركة التجارة عبر مضيق هرمز إلى نحو ٩٠٪ دون مستوياتها الطبيعية، نتيجة استمرار حالة عدم اليقين في المنطقة الناجمة عن السياسات والإجراءات العدوانية الأمريكية. ووفقاً للخبراء، مازالت الحرب تدفع أسعار الشحن الفوري للحاويات إلى الارتفاع في الأسواق العالمية. كما ساهمت زيادة تكاليف وقود السفن وفرض رسوم إضافية على الوقود في زيادة الضغوط على أسعار الشحن. وفي الوقت نفسه، تسبب تغيير مسارات التجارة البحرية في البحر الأحمر في إطالة فترات النقل وتسليم البضائع، ما دفع المستوردين إلى تقديم طلباتهم في وقت مبكر للتعويض عن التأخيرات المتوقعة. ومع اقتراب النزاع من يومه المئة، تقترب أسعار شحن الحاويات من أعلى مستوياتها المسجلة خلال العام الماضي، عندما بلغت ٣٥٤٣ دولاراً في ١٢ يونيو ٢٠٢٥.

### النفط يرتفع والذهب والفضة يتراجعان خلال أسبوع

شهدت الأسواق العالمية خلال الأسبوع المنتهي في ٥ يونيو ٢٠٢٦ أداءً متبايناً، حيث ارتفعت أسعار النفط بدعم من التوترات في غرب آسيا والمخاوف بشأن إمدادات الطاقة العالمية، فيما تراجعت أسعار الذهب والفضة بفعل قوة الدولار الأمريكي وتراجع توقعات خفض أسعار الفائدة.

وارتفع خام برنت من ٩٢/٠٥ إلى ٩٣/٠٩ دولاراً للبرميل، مسجلاً مكاسب بنسبة ١/١٣٪، بينما تراجع الذهب بنسبة ٤/٩٦٪ إلى ٤٣٦٥/٣٠ دولاراً للأونصة، وانخفضت الفضة بنسبة ٨/٩٢٪ إلى ٦٩/١٠٣ دولاراً، لتسجل أكبر خسارة أسبوعية بين الأسواق محل المتابعة.

خطة شاملة لتعزيز الأمن التجاري وتنويع مسارات الاستيراد والتصدير

# بدء تنفيذ مشروع نقل الممرات التجارية الإيرانية نحو الموانئ الشمالية والمعابر البرية

**الوفاق/** دخلت الخطة الشاملة لتغيير الممرات التجارية في البلاد حيّز التنفيذ، وذلك بهدف مواجهة الحصار الاقتصادي الجائر ونقل حركة التجارة تدريجياً من الموانئ الجنوبية إلى الموانئ الشمالية والمعابر البرية.

ومن أبرز الإجراءات التي اتُّخذت عقب اندلاع حرب رمضان إزالة العقبات المرتبطة بتخليص البضائع ونقلها من المواقع الجمركية، حيث أسهمت هذه السياسات في خفض مدة التخليص الجمركي لواردات السلع الأساسية من نحو ١٧ يوماً إلى ٩ أيام. ووفقاً لما أعلنته معاونية السياسات الإقتصادية في وزارة الشؤون الإقتصادية والمالية، واستناداً إلى سلسلة تقارير «رصد ٣٦٠» الصادرة عن الوزارة، فقد أُجريت دراسة شاملة لتقييم أوضاع استيراد السلع الأساسية خلال فترة الحرب، أظهرت تراجعاً ملحوظاً في حجم تفريغ هذه السلع في المنافذ الحدودية للبلاد.

### تشكيل فرق عمل متخصصة في القطاعات الحيوية

وبعد عرض نتائج هذه التقارير على المسؤولين، جرى تشكيل فرق عمل متخصصة في القطاعات الحيوية، بما يشمل السلع المرتبطة بالصحة، والسلع الأساسية، ومدخلات الإنتاج الصناعي.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الفرق في وضع خريطة بديلة لاستيراد السلع الحيوية، وتحديد القدرات الاستيرادية المتاحة عبر كل مسار وكل دولة، وحصر القيود المرتبطة بخيارات الاستبدال على المديين القصير والمتوسط والطويل، وتحديد المتطلبات اللازمة لتحقيق الأهداف المرسومة، إلى جانب تسهيل عمليات الاستيراد عبر الممرات التجارية الجديدة. ويجري كذلك اعتماد مقاربة مماثلة فيما يتعلق بالإجراءات التصديرية، حيث باتت حزمة التدابير اللازمة للحفاظ على الأسواق التصديرية الرئيسية للبلاد، مع التركيز على دعم الوحدات الإنتاجية المتضررة، في مراحلها النهائية تمهيداً لإقرارها واعتمادها.

### اللامركزية وتفويض الصلاحيات إلى المحافظات

يُعدّ تعزيز اللامركزية وتفويض الصلاحيات إلى فرق العمل على مستوى المحافظات أحد المحاور الرئيسية في الخطة. ويجري تنفيذ برنامج نقل الممرات التجارية من الموانئ الجنوبية إلى الموانئ الشمالية والمعابر البرية من خلال مسارين؛ الأول على المستوى الوطني عبر فريق العمل الوطني، والثاني عبر فرق العمل في المحافظات برئاسة المحافظين. وفي هذا الإطار، جرى التأكيد على الإدارة الحدودية المتكاملة والمنسقة، وإزالة العوائق المرتبطة بالإجراءات والعمليات الحدودية.

### تحديد القدرات اللوجستية للممرات البديلة

تركّزت الإجراءات الخاصة بتحديد الممرات البديلة بصورة رئيسية على استيراد السلع الأساسية، مع الأخذ في الاعتبار ثلاثة قيود رئيسية، تتمثل في: قدرة الدولة المقابلة على توفير السلع المطلوبة، والطاقة اللوجستية للدول المجاورة أو دول العبور (الترانزيت)، إضافة إلى القدرة الاستيعابية للمنافذ الحدودية البرية، سواء السككية أو الطرقية، وكذلك موانئ شمال البلاد.

### التكامل بين الجهات المعنية والخريطة التجارية الجديدة

وفي هذا الإطار، عُقدت العديد من الاجتماعات الفنية والتخصصية مع الجهات المعنية والتجار. كما نظّمت وزارات الطرق والتنمية الحضرية، والجهاد الزراعي، والصناعة والمناجم والتجارة، ومنظمة التخطيط والموازنة، ووزارة الخارجية، سلسلة من الاجتماعات على مستويات الخبراء والوكلاء والوزراء، حيث قامت بإعداد الخريطة التجارية الجديدة للبلاد استناداً إلى الحدود والمنافذ المتاحة والمتاحة للاستخدام.

**يُعدّ تعزيز اللامركزية وتفويض الصلاحيات إلى فرق العمل على مستوى المحافظات أحد المحاور الرئيسية في الخطة**

### التحول الجمركي والنقل المباشر للبضائع

في إطار خفض الازدحام عند المعابر الحدودية وزيادة حجم التبادل التجاري، وُضع تطبيق آلية «النقل المباشر» ضمن أولويات العمل في الإدارات الجمركية.

وبموجب هذه الآلية، سيقتصر دور الحدود على عبور البضائع فقط، إذ سيكون بإمكان المستوردين تقديم البيانات الجمركية للبضائع قبل وصولها، في حين يتم التصريح عن البضائع المخصصة للتصدير عبر المراكز الجمركية داخل البلاد. ومن شأن هذا التحول أن يسهم في الحد من تكدس البضائع داخل المرافق الجمركية وتقليص فترات بقائها فيها.

### حوافز اقتصادية للقطاع الخاص

في إطار تعزيز رضا التجار والفاعلين الاقتصاديين، تم اعتماد مجموعة من الحوافز تشمل تخفيض الرسوم والحقوق الجمركية، إلى جانب أشكال أخرى من الدعم والمساندة.

ويُنفَّذ هذا المشروع حالياً في مرحلته التشغيلية، فيما تتواصل الجهود المنسقة على المستويين الوطني والمحلي لنقل الممرات التجارية وتثبيت استقرار حركة التجارة في البلاد.

وزير الصناعة الإيراني على هامش اجتماعات المنظمة في بيشكك:

# تعزيز العلاقات الإقتصادية وتحديد مجالات التعاون مع دول منظمة شنغهاي

**الوفاق/** أكد وزير الصناعة والتعدين والتجارة الإيراني ونظيره الطاجيكي، على هامش اجتماع وزراء الصناعة لمنظمة شنغهاي للتعاون، على تطوير وتسهيل التبادلات التجارية بين طهران ودوشنبه. وافاد الموقع الاعلامي لوزارة الصناعة والتعدين والتجارة الايرانية، أن لقاء «محمد أتابك» مع «شيرعلي كبير» وزير الصناعة والتقنيات الحديثة في طاجيكستان، جرى بهدف الاستفادة القصوى من القدرات وتعزيز العلاقات الإقتصادية المتبادلة، وأكد الطرفان على الإسراع في تنفيذ مذكرات التفاهم السابقة وتفعيل الاتفاقيات المبرمة بينهما. وتم بحث زيادة مستوى التبادلات التجارية بين البلدين، والاهتمام بقدرات إيران الواسعة في مختلف قطاعات الثروات والعناصر المعدنية، ومعالجة المواد المعدنية، والصناعات الدوائية، والنسيج، واستعدادها لتطوير التفاعلات. ونظرًا لأهمية زيادة حجم التبادلات، اتفق وزيرا الصناعة في البلدين على ضرورة تسهيل الإجراءات الإدارية للإسراع في تسهيل العلاقات التجارية والصناعية بين طهران ودوشنبه. كما تم التأكيد خلال هذا الاجتماع على ضرورة الاستفادة من قدرات منظمة شنغهاي للتعاون كمنصة لتحول جديد في التقارب الصناعي بين الدول الأعضاء، وإجراء المشاورات الفنية والمتابعة المستمرة للاتفاقيات من أجل تحقيق نتائج ملموسة في المستقبل.

### تسهيل التبادل التجاري بين طهران وطشقند

هذا كما التقى وزير الصناعة والتعدين والتجارة الإيراني، بنظيره الأوزبكي، وزير الاستثمار والصناعة والتجارة «ليزكوداتوف»، وذلك على هامش اجتماع وزراء الصناعة لدول منظمة شنغهاي للتعاون.

وذكر تقرير صادر عن وزارة الصناعة والتعدين والتجارة الإيرانية، أن الجانبين بحثا سبل زيادة حجم التبادل التجاري والإقتصادي، مؤكدين ضرورة تسهيل الإجراءات الجمركية وتفعيل الاتفاقيات القائمة بين طهران وطشقند. كما ناقش اللقاء تعزيز العمليات التجارية والجمركية، وتطوير التعاون في قطاع التعدين والصناعات التعدينية، فضلاً عن تبادل الخبرات في مجالات التقنيات الحديثة والقائمة على المعرفة، استثماراً للإمكانات المتاحة لدى البلدين. واتفق الطرفان على توسيع آفاق التعاون الصناعي والتجاري بينهما في إطار منظمة شنغهاي للتعاون.

### تعزيز الشراكة الإقتصادية بين إيران وقرغيزستان

من جانب آخر، أكد أتابك، خلال لقائه وزير الإقتصاد والتجارة القرغيزي، أهمية تعزيز التعاون الثنائي في مجالات التجارة والاستثمار والنقل والتعدين والخدمات الفنية والهندسية والصحة.

وشدد الجانبان على ضرورة زيادة حجم التبادل التجاري وتنويعه، وتطوير التعاون في إطار الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومنظمة شنغهاي للتعاون، إلى جانب تعزيز تبادل الوفود التجارية وتنظيم المعارض المشتركة. كما أكدا أهمية تطوير البنية التحتية للنقل والترانزيت، وإطلاق رحلات جوية مباشرة، وخفض تكاليف النقل، واستكمال الممرات الإقليمية، فضلاً عن معالجة التحديات المصرفية والمالية وتوسيع استخدام العملات الوطنية في المبادلات التجارية.

### تسهيل حركة التجار والمستثمرين بين إيران والهند

الى ذلك، أكد وزير الصناعة والتجارة الإيراني، خلال لقائه وزير الصناعات الثقيلة الهندي، أهمية توسيع التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدين.

وبحث الجانبان سبل تطوير التعاون الثنائي وإزالة العقبات التي تواجه رجال الأعمال، في ظل ما تتمتع به العلاقات الاقتصادية بين إيران والهند من إمكانات واسعة.

ودعا أتابك إلى الإسراع في عقد اجتماع فريق العمل التجاري المشترك بين البلدين، معتبراً أنه يشكل منصة مناسبة لمتابعة التفاهمات واستكشاف فرص جديدة للتعاون وزيادة حجم التبادل الاقتصادي. كما شدد على ضرورة تسهيل إصدار التأشيرات التجارية للفاعلين الاقتصاديين، مؤكداً أن تسهيل تنقل التجار والمستثمرين يسهم في تعزيز العلاقات الإقتصادية وتوسيع دور القطاع الخاص في البلدين.

خلال منتدى سانت بطرسبرغ الإقتصادي الدولي الـ٢٩

# مسؤول روسي: سنفي بجميع التزاماتنا تجاه إيران في مجال توفير السلع الغذائية

أكد نائب رئيس الوزراء الروسي أن بلاده ستفي بجميع التزاماتها تجاه إيران في مجال توفير السلع الغذائية وفقًا للعقود المبرمة معها.

ووفق وكالة «تاس» للأنباء، صرّح ديمتري باتروشيف على هامش منتدى سانت بطرسبرغ الإقتصادي الدولي التاسع والعشرين: سنفي بجميع التزاماتنا تجاه إيران في إطار العقود المبرمة. وجاءت هذه التصريحات بعد أن أفادت صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الصادرة في موسكو بتراجع ربحية قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية في روسيا. ونقلت الصحيفة عن دائرة الإحصاء الحكومية الروسية (روستات) قولها، إن نسبة المزارع المربحة في القطاعين الرئيسيين للزراعة الروسية -إنتاج المحاصيل وإنتاج الثروة الحيوانية- انخفضت إلى ٧٠٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٦، مقارنةً بنسبة تقارب ٨٠٪ في العام الماضي. مع ذلك، صرّح باتروشيف في مقابلة مع صحيفة «روسيسكايا غازيتا» بأنه على الرغم من التحديات العالمية، حافظت روسيا على مكانتها كشريك تجاري موثوق ومورد غذائي مستقر. وأشار إلى أن أكثر من مئة دولة تستورد الحبوب الروسية، وأن روسيا تستحوذ على ما يقارب ٢٠٪ من صادرات القمح العالمية، مؤكداً أن اتجاهات الصادرات الزراعية الروسية في عام ٢٠٢٦ تبدو إيجابية للغاية.